

دليل استرشادي لإجراء تحليل قطاعي لخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المحتوى

2	مقدمة:
3	1. مؤشرات تحديد مستوى المخاطر:
3	2. منهجية تحديد المخاطر وفقاً لمجموعات المخاطر:
5	3. مخاطر النشاط
9	4. طريقة تقييم مخاطر النشاط:
10	5. المخاطر الهيكلية:
13	6. آليات الحد من مخاطر النشاط:

آلية تقييم مخاطر القطاع

مقدمة:

طرأت على قواعد وسبل وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تغيرات ومستجدات دولية وإقليمية ومحلية بالغة الأهمية، تمثل أهمها في تبني منهج قائم على المخاطر يتم بموجبه تطبيق إجراءات الرقابة على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لحجم المخاطر بكل قطاع.

وحيث تمثل عملية التقييم القطاعي للمخاطر تحدياً للدول وبخاصة للسلطات الرقابية ولهذا الغرض قامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإعداد هذا النموذج الإرشادي لمعاونة السلطات الرقابية في حساب درجة مخاطر المؤسسات الخاضعة لرقابتها بحيث يكون ذلك بمثابة مؤشر عن الجهات والموضوعات التي تتطلب أولوية أكبر السلطات الرقابية بحيث يتم توجيه الموارد وتحديد الأولويات الرقابية وذلك في إطار التركيز علي تحليل كلا من العناصر التشغيلية والهيكلية المؤثرة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهات الخاضعة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية.

وفيما يلي سيتم عرض إرشادات تحديد العوامل المشار إليها كما سيتم توفير ملف إلكتروني بصيغة (Excel) للمدخلات الخاصة بكل مؤسسة مالية أو جهة من أصحاب المهن والأعمال المالية (المؤسسة / المؤسسات) علي حدة لحساب درجة المخاطر علي أن تقوم كل سلطة رقابية بإرسال نتائج التقييم القطاعي للمخاطر للوحدة ليتم الاستعانة به لأغراض التقييم الوطني للمخاطر.

1. مؤشرات تحديد مستوى المخاطر:

- نعرض فيما يلي العناصر الهامة التي يتعين أخذها في الاعتبار لدى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع، إلا أن تظل هذه العناصر استرشادية، ولا يجب أن يتم أخذها حصراً بصفاتها العناصر الوحيدة اللازمة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع.
- عدم توافر أي عنصر من عناصر التقييم لا يجب أن يعد سبباً في عدم إجراء تقييم للمخاطر في القطاع وإنما يجب أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة توفير الجهد والوقت لاستكمال المعلومات المطلوبة لإجراء التقييم، حيث أن عملية التقييم تكون بطبيعتها خاضعة للتحسين في كل مرة يتم تحديث التقييم نظراً للإجراءات التي ستتخذها المؤسسات لتوفير المعلومات المطلوبة والتي لم تتمكن من توفيرها في السابق.
- في البداية من المهم أن تعي السلطات الرقابية أن هناك فئتين من المؤشرات ذات الصلة بتقييم المخاطر وهما:

1.1. المؤشرات النوعية:

- ينبغي أن تقوم السلطة الرقابية المختصة بإجراء تحليل للمؤشرات أو العوامل النوعية مثل الشفافية وتعقد هيكل ملكية الشركة؛ ونوعية الثقافة الخاصة بالمخاطر (محافظة أم تميل للمخاطرة)؛ مدى الالتزام بالقواعد والضوابط ذات الصلة، سجل العقوبات، والمؤشرات ذات الصلة بسمعة المؤسسة.
- ينبغي على السلطات الرقابية استخدام رأيهم المؤسس على الخبرة لتحديد درجة تقييم لكل مؤشر لكل مؤسسة على أن يكون ذلك بطريقة متسقة في على مستوى القطاع¹.

1.2. المؤشرات الكمية:

- ينبغي أن تقوم السلطات الرقابية أيضاً بتحديد مقدار كمي للأنشطة ذات الصلة بالمؤسسة وخصائصها والتي من الممكن أن تؤثر على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل حجم الشركة وسنوات عملها ونوع العملاء والموقع الجغرافي والمنتجات والخدمات التي تقدمها وقنوات توصيل الخدمات والمنتجات.
- فيما يتعلق بمنهجية تحديد درجات المخاطر لهذه المؤشرات الكمية يتطلب الأمر تصنيف المؤسسات على أساس أرقام كمية وتصنيفها إلى مجموعات وتعيين درجات مخاطر لهذه المجموعات ويستعرض الجزء التالي شرح تفصيلي لهذه المنهجية.

2. منهجية تحديد المخاطر وفقاً لمجموعات المخاطر:

- يعتمد هذا المنهج على استخدام مجموعات المخاطر لإعطاء درجات للمؤشرات الكمية والتي تنقسم إلى (1) مخاطر نشاط و(2) مخاطر هيكلية.
- وفقاً لهذا المنهج يتم تصنيف المؤسسات وفقاً لأرقام كمية وبترتيب تنازلياً أو تصاعدياً وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات من المخاطر (يمكن تحديدها وفقاً لثلاث درجات من المخاطر من 1 إلى 3)، ويجب تحديد حجم كل مجموعة من قبل

¹ سيتم لاحقاً في الورقة تقديم شرح تفصيلي للعوامل والأسس المنطقية لتقييم هذه المؤشرات.

السلطة الرقابية استناداً على خبرتها واسترشاداً بمبدأ أن المؤسسات في كل مجموعة يجب أن تكون قابلة للمقارنة فيما بينها، ويرد أدناه مثال (في الجدول رقم 1) كتوضيح لذلك المنهج:

جدول (1)

تقسيم مجموعات المخاطر	اسم المؤسسات المالية	معامل المخاطر	مستوي المخاطر
المجموعة (1)	(أ, ب, ج, د)	3	مرتفع
المجموعة (2)	(هـ, و, ز)	2	متوسط
المجموعة (3)	(ح, ط, ي)	1	منخفض

تتضمن كل مجموعة عدد من الشركات التي تتفق في درجة المخاطر سواء مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة (أي أن المجموعة (1) هي مجموعة الشركات مرتفعة المخاطر).

2.1. تحديد الأوزان المرجحة:

- يتم تعيين معامل المخاطر من (1-3) لكل مؤشر من المؤشرات المستخدمة لتقييم القطاع وفقاً لمجموعات المخاطر (التي سيتم توضيحها لاحقاً)، كما يتم منح وزن نسبية لكل مجموعة من مجموعات المخاطر.
- يتم تحديد درجة معامل الخطر بناء على وجه نظر الخبراء بالسلطة الرقابية والتي يتعين أن تكون مبنية على خبرتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى تأثير المؤشرات على احتمال حدوث عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب في القطاع.
- يتم استخدام الأوزان الفردية ومعامل المخاطر الخاصة بكل المؤشرات على مستويات مختلفة لإنتاج درجة مخاطر كلية مرجحة للقطاع ككل.
- يضمن تطبيق الأوزان والمعايير المحددة على جميع شركات القطاع الواحد (قطاع البنوك أو التأمين مثلاً أو شركات تداول الأوراق المالية) تحقيق قدر أكبر من الاتساق في تقييم السلطات للقطاع وتقليل أثر الأحكام الشخصية على عملية التقييم.
- يجب مراعاة أن يتم مراجعة الأوزان ومعامل المخاطر بشكل مستمر وتغييرهم عندما يكون هناك حاجة لذلك لضمان تطور الأوزان الترجيحية مع تطور السوق بشكل دائم.

2.2. مؤشرات المخاطر:

- تم تحديد مجموعتين من المؤشرات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهما مؤشرات مخاطر النشاط، ومؤشرات المخاطر الهيكلية.
- 0 مؤشرات مخاطر النشاط: هي تلك الناتجة عن العملاء والأنشطة التي يمارسونها، والطبيعة الجغرافية للعملاء بالإضافة إلى المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة وقنوات توصيلها، وتعمل المؤسسات على وضع إجراءات وتدابير للحد من هذه المخاطر.

- 0 مؤشرات المخاطر الهيكلية: هي السمات الهيكلية للمؤسسة التي لا ترتبط بالأنشطة التي تمارسها ولكنها قد تؤثر على تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثل حجم القطاع ، وهيكل الشركة، وسنوات عملها).
- أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسة غالباً ما تنشأ عن أنشطتها وخدماتها التي تقدمها للعملاء، لذا يتم منح مجموعة مؤشرات مخاطر النشاط أهمية نسبية أكبر عن مؤشرات المخاطر الهيكلية، وبالتالي يمكن أن تكون النطاقات المقبولة عمومًا لمجموعتي مؤشرات المخاطر كما يلي:

صافي مؤشر مخاطر النشاط (بمعنى مخاطر النشاط الكامنة مطروح منها الإجراءات موضوعة للحد منها) تكون بين 75% و 90%، بينما مؤشرات المخاطر الهيكلية تكون بين 10% و 25%.

- يتأثر تحديد أوزان المخاطر بالعوامل الخاصة بكل قطاع مثل جودة الترخيص ونظم الرقابة والإشراف، والحد الأقصى لنسب المساهمة في كل مؤسسة، وهيكل القطاع وغيرها من العوامل.
- يمكن تخصيص الأوزان التالية لمجموعتي المؤشرات المذكورة وفقاً للمذكور في الجدول 2 أدناه:

جدول 2: الأوزان الأولية لمجموعات مؤشرات المخاطر	
المجموعات الخاصة بمؤشر المخاطر	الأوزان المرجحة
مؤشرات مخاطر النشاط	75%
مؤشرات المخاطر الهيكلية	25%

3. مخاطر النشاط

- تعد مؤشرات مخاطر النشاط مكوناً رئيسياً لتحليل المخاطر، وهي تقيس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث الأنشطة الهامة لكل مؤسسة والتي يمكن إساءة استخدامها، وقد تم تحديد أربع مجموعات فرعية من المؤشرات لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالنشاط:
 - أ- أنواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين
 - ب- المنتجات والخدمات
 - ج- الطبيعة الجغرافية للعميل ولنشاطه
 - د- قنوات التوصيل المستخدمة من قبل العميل.
- لا يوجد منهج واحد يناسب الجميع لمقارنة الأهمية النسبية لعوامل مخاطر النشاط الأربعة المذكورة أعلاه ولكن يجب أن تساعد خصائص القطاع وظروفه في تحديد مساهمة كل عامل في تحديد المخاطر النشاط.
- يعتبر مؤشر "أنواع العملاء" مصدراً أساسياً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن بعض المنتجات أو الخدمات هي بطبيعتها أكثر عرضة لسوء الاستخدام من قبل المجرمين وبالتالي يتم إعطائهم وزناً كبيراً نسبياً عن باقي العوامل، أما الطبيعة الجغرافية فتعد أكثر ديناميكية حيث أنها تختلف من قطاع إلى آخر فيتوقع انخفاض الوزن النسبي المعين لها بسبب ارتباطها فقط بتعرض المؤسسات للمخاطر عبر الحدود، أما قنوات التسليم فهي أدوات فرعية يمكن

استخدامها من قبل العملاء لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وقد يكون لها تأثير حاسم وبالتالي يتوقع أن تحدد له وزن نسبي أكبر من المؤشر الخاص بالعوامل الجغرافية.

- يمكن تخصيص الأوزان التالية للمؤشرات الخاصة بمخاطر النشاط في جدول 3 أدناه:

جدول 3: الأوزان النسبية لمؤشرات مخاطر النشاط	
المؤشر	الأوزان المرجحة
أنواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين	35%
المنتجات والخدمات المستخدمة من قبل العميل	35%
المنطقة الجغرافية للعميل ونشاطه	10%
قنوات التوصيل المستخدمة من قبل العميل.	20%

3.1. أنواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين

- تشمل الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون، أو الترتيبات القانونية الذين يتعاملون بشكل مباشر مع المؤسسة.
- يجب أيضا الأخذ في الاعتبار أنواع المستفيدين الحقيقيين بقدر ما هو متوفر من معلومات في هذا الشأن، حيث يجب على المؤسسات كافة جمع معلومات عن المستفيدين الحقيقيين وحفظها (أي تطبيق إجراءات العناية الواجبة).
- تمثل فئات معينة من العملاء مخاطر أعلى من العملاء الآخرين، وبالتالي فإن المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين إذا تم جمعها والحفاظ عليها قد تقدم مدخلات مفيدة في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ينبغي حساب المؤشرات أدناه عن طريق تحديد مبالغ الاموال الخاصة بكل نوع من انواع العملاء/ او يتم تحصيلها من العملاء (إذا كانت أفساط مثلا في حالة شركات التأمين، أو إجمالي المحفظة المالية في حالات شركات السمسرة في الأوراق المالية وهكذا)².

- امثلة للمؤشرات الفرعية لمؤشر أنواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين:
 - الأشخاص الاجانب ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم السياسية
 - الأشخاص المحليين ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم السياسية
 - العملاء الغير مقيمين
 - أفراد أجانب مقيمين
 - العملاء الذين يوجد ما يشوب سمعتهم أو تعاملاتهم السابقة
 - العملاء الذين يصعب التحقق من مصدر اموالهم أو ثرواتهم
 - العملاء من الجمعيات الخيرية وغيرها من الجهات الأخرى التي لا تهدف للربح

² سوف يتم شرح ذلك تفصيلا في الملف الإلكتروني المرفق.

- عملاء ظهرت أسمائهم في القوائم السلبية المحلية أو الصادرة عن الأمم المتحدة أو أية قوائم مثيلة صادرة عن جهات أو دول أخرى.
- عملاء من الاشخاص الاعتبارية ذوي هياكل ملكية معقدة.
- يتم تحديد درجة مخاطر من (2) إلى (3) لكل نوع من أنواع العملاء التي تم تحديدهم بحيث درجة (2) تعني مخاطر متوسطة و(2.5) متوسطة تميل إلى الارتفاع و(3) تعني مخاطر مرتفعة وذلك لتعكس الدرجة المحددة لكل نوع من العملاء المستوى المتصور للمخاطر التي قد يشكله هذا النوع في القطاع.
- يمكن اضافة انواع اخرى من العملاء أو المستفيدين الحقيقيين يرى أنهم يشكلون مخاطر على القطاع.

3.2. المنتجات والخدمات:

- يتم احتسابها من خلال إجمالي المبالغ المرتبطة بالخدمة أو المنتج وفقاً لما يلي:
- بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية:

 - 0 الخدمات المصرفية الخاصة Private Banking
 - 0 العمليات المصرفية تتم باستخدام شبكة الانترنت E-Banking
 - 0 الخدمات التي تقدم لعملاء لا يتم التعامل معهم بشكل مباشر Non-Face-to-Face
 - 0 خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول Mobile Payment
 - 0 خدمات البطاقات المدفوعة مقدماً
 - 0 منتجات أو خدمات تكنولوجية حديثة أخرى أو يتم استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في تقديمها أو إيصالها للعملاء

- بالنسبة للمؤسسات المالية الغير مصرفية:

 - 0 المنتجات او الخدمات التي توفرها شركات الاوراق المالية والسمسرة بكافة انواعها نذكر منها علي سبيل المثال (مبالغ المدفوعة نقداً أو الأدوات النقدية القابلة للتداول مثل الشيكات)
 - 0 المنتجات او الخدمات التي توفرها شركات التأمين بكافة انواعها نذكر منها علي سبيل المثال (مبالغ الاقساط المدفوعة نقداً أو بشيكات، مبالغ الدفع النقدية بغرض التسوية أو الإلغاء خلال فترة الانتظار (Waiting period)، خطط التأمين على الحياة ذات القط الواحد - خطط التأمين على الحياة غير الجماعية أو الجماعية المدفوعة نقداً...)
 - 0 المنتجات او الخدمات التي توفرها شركات التمويل العقاري بكافة انواعها نذكر منها علي سبيل المثال (نظام الإجارة، نظم تمويل شراء حق الانتفاع بالعقار، التمويل وفقاً لنظام المشاركة أو المراجعة)
 - 0 المنتجات او الخدمات التي توفرها شركات التخصيم بكافة انواعها نذكر منها علي سبيل المثال (شركات تقدم خدمات التخصيم المحلي (تخصيم الحقوق المالية للصادرات، تخفيض مخاطر الديون المعدومة) وشركات خدمات التخصيم الدولي (الحقوق المالية للواردات))

- 0 المنتجات أو الخدمات التي توفرها شركات التأجير التمويلي بكافة أنواعها نذكر منها علي سبيل المثال (أنشطة تمويل العقارات التجارية- تمويل المعدات- الآلات والماكينات- معدات النقل- نظم تكنولوجيا المعلومات- المعدات المكتبية وإدارة النقل- نظم الطاقة..... إلخ)

ـ بالنسبة للهيئة القومية للبريد:

- 0 عملاء المنتجات الخاصة بالتحويلات البريدية/البريد السريع/الطرود
- 0 خدمات الدفع الإلكتروني
- 0 خدمات الحسابات الدائنة وصرف المستحقات
- يمكن إضافة أنواع أخرى من الخدمات والمنتجات يرى أنهم يشكلون مخاطر على القطاع.

3.3. المناطق الجغرافية

- يتم احتسابها من خلال إجمالي المبالغ المرتبطة بالعملاء الذين ينتموا للمناطق التالية:
 - ـ مناطق محلية عالية المخاطر (مثال: مناطق حدودية)
 - ـ مناطق أجنبية عالية المخاطر:
 - 0 دول لا تملك أنظمة كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - 0 دول تخضع لعقوبات من قبل مجموعة العمل المالي أو الأمم المتحدة
 - 0 دول بها معدلات مرتفعة من الفساد أو الأنشطة الإجرامية
- ـ المناطق الجغرافية التي حددتها مصادر موثوقة بأنها توفر التمويل أو الدعم للأنشطة الإرهابية أو التي حددت منظمات إرهابية تعمل داخل بلادها.
- ـ بلدان مجاورة لديها مستوى معين من الأنشطة الإجرامية

3.4. قنوات التوصيل

- يتم احتسابها من خلال إجمالي المبالغ المرتبطة بالعملاء الذين يتم تقديم الخدمة المالية أو المنتج من خلال:

الخدمات الإلكترونية (Online services)

خدمات أو قنوات اتصال لا تتطلب تعامل مع العميل بشكل مباشر

الوكلاء

شركات الوساطة المالية

أطراف ثالثة أخرى (مثل شركات الاتصالات)

4. طريقة تقييم مخاطر النشاط³

- نستعرض فيما يلي شرح لتقييم مخاطر قطاع التأمين كمثال توضيحي لكيفية تقييم مخاطر النشاط.
- 1. يتم تجميع المعلومات الخاصة بكل مؤشر فرعي الخاصين بالأربع مؤشرات الخاصة بمخاطر النشاط (أنواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين، والمنتجات والخدمات، والطبيعة الجغرافية للعمليات ولنشاطه، وقنوات التوصيل المستخدمة من قبل العميل)
- 2. على سبيل المثال لدى شركة التعاون للتأمين البيانات التالية :
 - 0 مبلغ 10 مليون جنية مصري لعملائها من الأشخاص الاجانب ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة في العنصر الخاص بالعملاء والمستفيدين الحقيقيين
 - 0 مبلغ 20 مليون جنية مصري لعملائها من الأشخاص المحليين ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة في العنصر الخاص بالعملاء والمستفيدين الحقيقيين
 - 0 مبلغ 20 مليون جنية مصري لعملائها من الأشخاص غير المقيمين
 - 0 وليس لديها اية عملاء من أفراد أجانب مقيمين، أو الذين يوجد ما يشوب سمعتهم أو تعاملاتهم السابقة، أو الذين يصعب التحقق من مصدر اموالهم أو ثرواتهم، أو جمعيات خيرية أو الجهات الأخرى التي لا تهدف للربح، أو عملاء ظهرت أسمائهم في القوائم السلبية أو عملاء من الاشخاص الاعتبارية ذوي هياكل ملكية معقدة
- 3. على سبيل المثال تم منح درجات مخاطر لكل نوع من العملاء وفقاً لما يلي:
 - الأشخاص الاجانب ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة 3
 - الأشخاص المحليين ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة 2.5
 - الأشخاص غير المقيمين 3
 - أفراد أجانب مقيمين 2
 - عملاء يوجد ما يشوب سمعتهم أو تعاملاتهم السابقة 2.5
 - عملاء يصعب التحقق من مصدر اموالهم أو ثرواتهم 2.5
 - جمعيات خيرية أو الجهات الأخرى التي لا تهدف للربح، 3
 - عملاء ظهرت أسمائهم في القوائم السلبية 3
 - عملاء من الاشخاص الاعتبارية ذوي هياكل ملكية معقدة 2.5
- 4. لكي نحصل على نتيجة تقييم عنصر انواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين لشركة التعاون للتأمين يتم ضرب اجمالي المبالغ في درجة المخاطر الممنوحة وتجميع حاصل طرب كل المؤشرات الفرعية، وذلك وفقاً لما يلي:

مخاطر انواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين لشركة التعاون للتأمين =

³ هذا الجزء بمثابة شرح مفصل لعملية حساب درجة المخاطر التي يقوم الملف الإلكتروني المرفق بحسابها بشكل فوري حيث أنه مجهزاً بهذه المعادلات مسبقاً وعلى الجهة التي تقوم بتقييم المخاطر باستيفاء البيانات التفصيلية الخاصة بكل مؤشر.

10 مليون جم (الأشخاص الاجانب ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة) * 3 + 20
 مليون جم (الأشخاص المحليين ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم العامة) * 2.5 + 20
 مليون جم (الأشخاص غير المقيمين) * 3 + صفر (أفراد أجانب مقيمين) * 2 + صفر (عملاء
 يوجد ما يشوب سمعتهم أو تعاملاتهم السابقة) * 2.5 + صفر (عملاء يصعب التحقق من
 مصدر اموالهم أو ثرواتهم) * 2.5 + صفر (جمعيات خيرية أو الجهات الأخرى التي لا تهدف
 للربح) * 3 + صفر (عملاء ظهرت أسمائهم في القوائم السلبية) * 3 + صفر (عملاء من
 الاشخاص الاعتبارية ذوي هياكل ملكية معقدة) * 2.5 = 30 + 50 + 60 = **140**

- يتم تطبيق الخطوات السابقة من 1 إلى 5 لكل الشركات العاملة في قطاع التأمين وترتيبها ترتيباً تنازلياً بناءً على النتائج بحيث الشركات التي تمثل مخاطر مرتفعة والتي بطبيعة الحال حصلت على ناتج اكبر من غيرها ستكون في المراتب الاولى وفقاً للجدول التالي:

الترتيب	المؤسسة / الشركة	المجموع النهائي لمؤشر انواع العملاء
1	شركة التعاون للتأمين	140
2	شركة الامل للتأمين	120
3	شركة الحياة للتأمين	80
.....		
20	شركة سمارت للتأمين	10

- يتم تطبيق الخطوات السابقة للمؤشرات المتبقية وهي والمنتجات والخدمات، والطبيعة الجغرافية للعميل ولنشاطه، وقنوات التوصيل المستخدمة من قبل العميل.
- للحصول على نتيجة نهائية لمخاطر النشاط يتم ضرب الوزن النسبي لكل مؤشر من المؤشرات الاربعة (راجع جدول 3 و جدول 1) في ناتج التي تم الحصول عليه من خلال تطبيق الخطوات السابقة وذلك وفقاً لما يلي:

$$\text{درجة مخاطر النشاط لشركة التعاون للتأمين} = 3(\text{أنواع العملاء والمستفيدين الحقيقيين}) * 35\% + \\ 2(\text{المنتجات والخدمات}) * 35\% + 2(\text{المناطق الجغرافية}) * 10\% + 1(\text{قنوات التسليم}) * 20\% = \\ \mathbf{2.45}$$

5. المخاطر الهيكلية:

- تمثل المؤشرات المتعلقة بالمخاطر الهيكلية السمات الرئيسية للمؤسسات والتي قد يكون لها آثار على التعرض لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب المتعددة أو كفاية آليات الحد من هذه المخاطر.
- تتمثل المؤشرات الخاصة بالمخاطر الهيكلية في:

0 حجم المؤسسة (مؤشر كمي)؛

0 هيكل المؤسسة (مؤشر نوعي)؛

0 سنوات العمل (مؤشر كمي).

- يتم منح اوزان نسبية لكل مؤشر على غرار ما تم بالنسبة لمخاطر النشاط (راجع جدول 3)، وذلك وفقاً للحكم التقديري من الخبراء القائمين على التقييم.
- بطبيعة الحال يمكن اعتبار أن حجم المؤسسة وهيكلها يشكلون مخاطر أكبر من سنوات العمل وذلك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يمكن تخصيص الأوزان التالية للمؤشرات الخاصة بالمخاطر الهيكلية في جدول 4 أدناه:

جدول 4: الأوزان النسبية لمؤشرات مخاطر النشاط	
المؤشر	الأوزان المرجحة
0 حجم المؤسسة	40%
0 هيكل المؤسسة	40%
0 سنوات العمل	20%

5.1. حجم المؤسسة/الشركة

- الافتراض الأساسي هو أنه كلما كبر حجم المؤسسة، كلما ارتفع مستوى المخاطر.
- يعكس حجم المؤسسة قيمة نشاطها التجاري بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه، والذي يرتبط باحتمالية حدوث عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب.
- يمكن استخدام إجمالي الأصول خلال فترة معينة (وفقاً لحصة السوق) لقياس حجم الشركة.
- يجب منح درجات مخاطر وفق لما هو موضح بجدول رقم 1.

5.2. الهيكل المؤسسي:

- يتعلق الهيكل المؤسسي للمؤسسة بعوامل مثل الشفافية وهيكل الملكية ومعايير الحوكمة المؤسسية (ومدى تطبيق مبدأ النزاهة والملائمة)

0 معيار الملائمة والنزاهة

- تتطلب معايير مجموعة العمل المالي (FATF) أن يقوم المشرف بإجراء اختبارات الملائمة والنزاهة للأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية عليا، أو أن يكون لديهم مصلحة كبيرة أو حصة مسيطرة داخل الشركة، أو مسجلين مهنيًا في شركات أخرى قبل منح الترخيص للمؤسسة نفسها، وذلك لضمان أن يتم منع المجرمين من امتلاك حصص أو السيطرة على الشركة. قد يؤدي عدم تطبيق تدابير الملائمة والنزاهة إلى مخاطر كبيرة.

0 الأشخاص ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم

- عندما يكون الملاك أو المستفيدين الحقيقيين، أو أعضاء في مجلس الإدارة أو الذين يعملون كإدارة عليا في المؤسسة أشخاص ذو مخاطر مرتفعة بحكم مناصبهم.

- تقوّض وظائفهم القدرة على إصدار الأحكام والقرارات السليمة، في بعض الحالات ، قد يؤثروا سلباً أيضاً على الحوكمة المؤسسية العامة للشركة.

0 المؤسسة إحدى الشركات التابعة أو فروع لمؤسسات اجنبية

- التعرف عن مدى كون المؤسسة شركة تابعة أو مؤسسة تابعة لمؤسسة مالية (منظمة أم لا) أو شركة غير مالية، سواء كانت الشركة كيان تابع ، أو أنها كيان مستقل.
- إن المنشآت المعقدة أو الغير واضح هيكل ملكيتها يجب أن تكون بمثابة مؤشر لوجود مخاطر مرتفعة مقارنة بالمؤسسات ذات الكيان المستقل، كما يمكن أن تكون المشاركة في الأعمال غير المالية الخاصة بالمجموعة التي تنتمي إليها الشركة مؤشراً علي وجود مخاطر مرتفعة.

0 التبعية الأجنبية

- إذا كانت المؤسسة تنتمي إلى هيكل أكبر يتميز بميزة أجنبية (الشركة الأم الأجنبية ، أو الشركات التابعة لها)، فإن جزئية كونها عابرة للحدود تضيف إلى القلق بشأن تعقيد البنية أو تعميمها، وخاصة إذا ما كانت الدولة الأجنبية المعنية تعتبر عالية المخاطر ،فهذا عامل إضافي عالي المخاطر أيضاً.
- يوضح الجدول أدناه (جدول 5) مثلاً لتصنيف هذه العوامل وتعيين درجة المخاطر بين 2 (مخاطر متوسطة) و3 (مخاطر مرتفعة).

جدول (5): المخاطر الهيكلية- مؤشر الهيكل المؤسسي			
عناصر مؤشر الهيكل المؤسسي	متوسط (2)	متوسط يميل إلى الارتفاع (2)	مرتفع(3)
ملكية المؤسسة	مؤسسة فردية وتابعة لجمهورية مصر العربية	عضو في مجموعة مالية محلية	عضو في مجموعة مالية اجنبية او عضو في مجموعة غير مالية (محلية او دولية)
وجود أشخاص ذو مخاطر مرتفعة بحكم مناصبهم العامة في مجلس الإدارة	لا يوجد	عدم توفر معلومات في هذا الشأن (الامر الذي يرفع درجة المخاطر)	كأن يملك الأشخاص ذو المخاطر المرتفعة بحكم مناصبهم علي ملكية بنسبة 10% أو أكثر ، أو يكونوا أعضاء في مجلس الإدارة ،أو يعملوا بمنصب مدير عام
اختبار الملائمة والنزاهة للمساهمين والمستفيدين الحقيقيين	خضعوا لاختبار الملائمة والنزاهة	عدم توفر معلومات في هذا الشأن (الامر الذي يرفع درجة المخاطر)	لم يتم خضوعهم للاختبار بعد

5.3 سنوات التشغيل:

- الافتراض الأساسي هو أنه كلما طالت سنوات العمل بالنسبة للمؤسسات، كلما زادت السجلات وطرق تعقبها التي تمتلكها المؤسسة، وبالتالي زيادة الثقة في المؤسسة.

- أن مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ترتبط بشكل أكبر بالمؤسسات التي تم ترخيصها مؤخرًا وحيازتها حيث أن سجلات عملها محدودة أو لا يوجد لها سجل مقارنة بالمؤسسات التي كانت تعمل لفترة زمنية أطول مع وجود قاعدة عملاء راسخة ونسبية وتواجد أنظمة تحكم وإدارة أكثر وعياً.
- كمؤشر كمي، ينبغي تحديد درجات مخاطر وفقاً لما ورد في الجدول رقم (1).

5.4. النتيجة المرجحة لمجموع المخاطر الهيكلية:

- يوضح المثال التالي النتيجة المرجحة لمجموع المخاطر الهيكلية التي يمكن الوصول إليها بالنسبة لشركة التعاون للتأمين:

$$3 * (\text{حجم الشركة}) * 0.4 + 2.25 * (\text{الهيكل المؤسسي}) * 0.4 + 2 * (\text{سنوات التشغيل}) * 0.2 = 2.3$$

- اخذاً في الاعتبار نتيجة مخاطر النشاط يمكن الوصول لدرجة المخاطر الكلية (مخاطر نشاط ومخاطر هيكلية معاً) لشركة التعاون للتأمين وذلك على النحو التالي:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{صافي مخاطر النشاط} * 0.75 + \text{المخاطر الهيكلية} * 0.25^4$$

- يتم إجراء هذه التقييمات لكافة المؤسسات بالقطاع بحيث نصل في النهاية لقائمة للمؤسسات العاملة في مجال ما (التأمين مثلاً) مرتبة وفقاً لدرجة المخاطر ويمكن الاستعانة بالجدول (1) حيث يمثل هذا الجدول المنتج الذي يتعين التوصل إليه عقب الانتهاء من تقييم المخاطر القطاعية.

6. آليات الحد من مخاطر النشاط

- إن تقييم فعالية آليات الحد من المخاطر سوف تعتمد إلى حد كبير على المخاطر الخاصة بكل قطاع، للتأكد إذا كانت تتناسب مع مخاطر النشاط المفترض تواجدها مع الحوكمة المؤسسية للمؤسسة بما في ذلك حجمها وتعقيدها.
- التحقق من فعالية آليات الحد من المخاطر يعد في المقام الأول مسؤولية فرق التفتيش الميداني أو من خلال استخدام استبيانات لعمل تقييم ذاتي للمؤسسة يمكن أن يساعد الجهة الرقابية المسؤولة في تكوين نظرة أولية لمدى فعالية الآليات المستخدمة للحد من المخاطر وذلك قبل الزيارة الميدانية، كما أن الاستبيانات تكون بمثابة دليل لعمليات التفتيش الميداني من خلال توفير إطار لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام المنهج القائم على المخاطر، وبالتالي يجب تحديث الاستبيانات دورياً بناءً على نتائج عمليات التفتيش الميداني.

⁴ سوف يتم شرح كيفية التوصل لصافي مخاطر النشاط في الفصل التالي (الفصل 6).

- تتمثل آليات الحد من المخاطر في 7 عناصر وفقاً لما يلي:

1. الحوكمة المؤسسية:

- هي عبارة عن نظرة عامة رفيعة المستوى على الثقافة والنظم الإدارية على المستوى التنظيمي من قبل الإدارة العليا.
- تعتبر جودة حوكمة المؤسسة مهمة في تقييم إدارة المخاطر والالتزام فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- يتضمن تحليل حوكمة المؤسسات المعرفة الإشرافية بالملاءمة والمعايير المناسبة لضمان نزاهة المالكين والمراقبين والإدارة العليا.
- يجب على المشرفين تقييم سياسات المؤسسة وعملية اتخاذ القرار للإدارة العليا فيما يتعلق بمدى استجابتهم للتوصيات الداخلية، على سبيل المثال من توصيات التفتيش الداخلي.
- يجب تقييم جودة أنظمة المعلومات التي تعتبر مهمة لرصد المخاطر والتحكم فيها، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- يجب على المشرف تقييم التزام الإدارة بالحوكمة الجيدة للمؤسسة (وإدارة المخاطر) من خلال تحليل معقولة الموارد المستثمرة في تحقيق أهداف المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. إدارة المخاطر:

يجب أن يركز تقييم جودة نظم وعمليات إدارة المخاطر على مستويين، أولاً: أنظمة إدارة المخاطر: مدى توافر سياسات وضوابط إدارة المخاطر والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة / الإدارة العليا وينبغي أن تشمل مكونات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحليل ما إذا كانت مكونات إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كافية بالنظر إلى أنشطة المؤسسة، وما إذا كانوا يركزون على مجالات ذات المخاطر المهمة، وتم توصيلها بشكل فعال للإدرات ذات الصلة بالمؤسسة، حيث سيكون التركيز الرئيسي على التحليل هو إقامة روابط بين برنامج إدارة المخاطر على المستوى الأعلى والعمليات التشغيلية وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على سبيل المثال KYC، ثانياً: تحديد وقياس مخاطر غسل الأموال: تحليل ما إذا كان برنامج إدارة المخاطر يركز على تحديد وتحليل وتقييم والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة خاصة فيما يتعلق بكل نشاط من الأنشطة المهمة المحددة.

3. الالتزام:

يعد أحد الآليات الرئيسية للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن تقييم مدى ملاءمة الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمر بالغ الأهمية لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أما بالنسبة لآليات

الحد من المخاطر الأخرى المذكورة أعلاه ، فإن كفاية وظيفة الالتزام يجب ان تكون مرتبطة بدرجة مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب في كافة الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة.

4. السياسات وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وإجراءات حفظ السجلات:

ينبغي أن يركز هذا التقييم، قدر الإمكان، على السياسات والإجراءات ذات الصلة المباشرة بإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام للمتطلبات القانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على وجه الخصوص، تشمل تلك التي تتعلق بالسياسات وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وحفظ السجلات.

5. الإبلاغ:

يعد الإبلاغ عنصراً أساسياً لتحقيق نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن يسمح التحليل معرفة ما إذا كانت المؤسسة المالية قد قامت بتطوير الآليات المناسبة للالتزام لمتطلبات إعداد التقارير المنصوص عليها في الإطار القانوني مثل: تقارير المعاملات المشتبه بها والعمليات الغير عادية، كما ينبغي تقييم الأنظمة المختلفة الموجودة، سواء كانت يدوية أو آلية .

6. التقييم الذاتي:

ينبغي أن يراعي التقييم الذاتي لمدى كفاية نظم مكافحة حجم وتعقد ودرجة مخاطر النشاط بالمؤسسة ويشمل ذلك وظيفة المراجعة الداخلية، ودور المراجعة الخارجية في استعراض بيئة الرقابة الداخلية، والتأكد مما إذا كانت هذه الوظائف تغطي بشكل معقول ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل تنفيذ سياسات وإجراءات المؤسسة الخاصة بها، والالتزام للمتطلبات القانونية، وتحديد وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7. التدريب:

يعد عنصراً أساسياً لنظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل مؤسسة من شأنها أن تساعد في تقييم عوامل المخاطر الأخرى، يجب أن يركز تقييم البرنامج التدريبي على التغطية والنطاق والتكرار والحدثة وأهمية التدريب في مجالات النشاط الهامة المختلفة المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- يتم تحليل العناصر السابقة ومنح أوزان نسبية لكل عنصر وفقاً لما هو موضح في جدول رقم 6.

جدول 6: عناصر الحد من مخاطر النشاط

الضوابط	الدرجة	الوزن النسبي (%)	درجة الوزن النسبي
---------	--------	------------------	-------------------

للمخاطر	
الحوكمة المؤسسية	20%
إدارة المخاطر	15%
دور الالتزام	15%
ضوابط وإجراءات العناية الواجبة وحفظ المستندات	15%
الإبلاغ	15%
التقييم الذاتي	10%
التدريب والتوعية	10%
تقييم الضوابط الكلية	100%

- فيما يلي جدول يوضح استخدام مقياس من 2 إلى 3 لتقييم المؤسسات.

جدول 7: مقياس تقييم المؤسسات		
الدرجة	الوصف	التعريف
(2) (%50)	قوي	هناك أوجه قصور طفيفة أو معدومة، حيث تشير الردود على الاستبيان إلى وجود حالات قصور طفيفة أو معدومة. ويكون لدى المؤسسة سياسات وإجراءات داخلية تعالج بالكامل المتطلبات التنظيمية والضوابط والأنظمة الداخلية
(2.5) (%20)	مقبول	هناك عدد قليل من أوجه القصور التي تم تحديدها حيث أن الضوابط والقواعد التنظيمية لا تشمل كل متطلبات المكافحة، كما أنه لا يبدو أن السياسات والإجراءات تغطي جميع جوانب أنشطة المؤسسة، ويبدو أن مستوى الرقابة الإدارية كافٍ ولكنه ليس فعال بشكل كامل على سبيل المثال، من حيث الإبلاغ أو ضمان التزام الموظفين للمتطلبات الداخلية والقانونية.
(3) (%0)	ضعيف	هناك أوجه قصور كبيرة، حيث تبين أن سياسات وإجراءات المؤسسة لا تعالج بالكامل جميع المتطلبات التنظيمية، على سبيل المثال لا تتخذ المؤسسات تدابير معززة عند التعامل مع العملاء أو الشركات الاعتبارية محدودة.

- يمكن من خلال تقييم آليات الحد من المخاطر الوصول لصافي مخاطر النشاط وذلك بالاعتماد على المعادلة إحدى المعادلات التالية

صافي مخاطر النشاط = إجمالي مخاطر النشاط (راجع الفصل 3) * 60% + إجمالي آليات الحد من مخاطر النشاط (راجع جدول 6) * 40%

أو

صافي مخاطر النشاط = إجمالي مخاطر النشاط (راجع الفصل 3) * (1 - إجمالي آليات الحد من مخاطر النشاط) (راجع جدول 6)



إصدار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية
يونيو 2019